

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9388

الخميس، 27 تموز/يوليه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد كاريوكي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيدة سانشيز إسكويردو
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسوا دانيشي
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيدة بارنور
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازيير
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد هاماماتو

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة 18 أيار/مايو 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني
بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته عملاً بالقرار 2648 (2022) (S/2023/360)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-22182 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

المعارضون:

إقرار جدول الأعمال.

لا أحد

أقر جدول الأعمال.

الممتنعون عن التصويت:

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الصين، الاتحاد الروسي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على 13 صوتاً مؤيداً من دون معارضة وامتنع عضوان عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2693 (2023).

رسالة مؤرخة 18 أيار/مايو 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته عملاً بالقرار 2648 (2022) (S/2023/360)

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على مشروع القرار الذي أعدته فرنسا لتمديد نظام الجزاءات المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى. خلال العمل بشأن هذه الوثيقة، أوضحنا موقفنا بأنه يجب على مجلس الأمن الاستجابة، بعد طول انتظار، للطلبات المتكررة والمبررة تماماً من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى برفع حظر الأسلحة. ويحظى هذا الشرط أيضاً بدعم واسع النطاق من المجتمع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة سيلفي فاليري باييو تيمون، وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروضة على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/555، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/360، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 18 أيار/مايو 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته عملاً بالقرار 2648 (2022).

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إن حظر الأسلحة يعرقل الجهود التي تبذلها بانغي لمكافحة التشكيلات المسلحة غير القانونية. وفي الوقت نفسه، ليس له قيمة من وجهة نظر منع توريد الأسلحة إلى المقاتلين، الذين ما فتئوا يحصلون على هذه الأسلحة طوال 10 سنوات ظل خلالها نظام الجزاءات قائماً، ولن يكون للإبقاء على تلك القيود أي تأثير على المشكلة.

وفيما يتعلق بهذه الحقيقة الموضوعية، اقترحنا معالجة هذه المشكلة بطريقة رصينة وعقلانية، داعين إلى أن يدرج في مشروع القرار الطرائق الممكنة للمساعدة التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في عملها لضمان أمن حدودها وكبح تهريب الأسلحة إلى المقاتلين. لقد استرشدنا بفكرة أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يراجع فحسب موقفه بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، التي

ألبانيا، البرازيل، إكوادور، فرنسا، غابون، غانا، اليابان، مالطة، موزامبيق، سويسرا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

ويسر الولايات المتحدة أن تصوت مؤيدة لتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى وتجديد عناصر حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول.

لقد صوتنا مؤيدين للقرار 2693 (2023) لأن تدابير حاسمة الأهمية لتعزيز السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة الأوسع. والأهم من ذلك، أن هذا القرار سيساعد في منع وصول الأسلحة والموارد الخطيرة إلى الجماعات المسلحة. ويكفل تجديد الولاية اليوم أيضا أن يواصل فريق الخبراء مسؤولياته في مجال الرقابة والإبلاغ، التي يسترشد بها المجلس ولجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتقر الولايات المتحدة بدعوة حكومة أفريقيا الوسطى إلى الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة، ولكننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في البلد وتجاهل بعض أعضاء المجلس وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لشروط الإخطار التي ينص عليها نظام الجزاءات، على النحو المشار إليه في التقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2023/360). ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد في هذا النظام أو في أنظمة الجزاءات السابقة ما يمنع قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى من تلقي أي أسلحة أو تدريب تطلبه.

والولايات المتحدة ملتزمة برفع الجزاءات عندما تسمح الظروف بذلك، ولكن هذا ليس هو الحال بعد في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من أن الحكومة أحرزت تقدما في الوفاء بالنقاط المرجعية الرئيسية بشأن إصلاح قطاع الأمن، يلزم بذل مزيد من الجهود لتعزيز إدارة المخزونات والتصدي لتهريب الأسلحة والموارد الطبيعية عبر الحدود. ولتلك الأسباب، نشعر بخيبة أمل لأن المجلس لم يدرج في هذا القرار مرفقا مخصصا للأسلحة كان من شأنه أن يقضي بإخطار لجنة الجزاءات. ونشعر بقلق متزايد إزاء التقارير التي تفيد بأن مجموعة فاغنر نقلت منظومات دفاع جوي محمولة عبر جمهورية أفريقيا الوسطى إلى السودان. ولا تزال الرقابة على تلك الأسلحة مهمة لرصد الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة الأوسع.

تحسن الوضع فيها بشكل كبير منذ عام 2013، عندما فرض عليها نظام الجزاءات من خلال الأمم المتحدة، بل وأن يتخذ القرارات اللازمة لتصحيح عناصر هذا النظام التي لم تعد فعالة، وهي: أولا، تدابير حظر الأسلحة. ونحن مقتنعون بأنه بالنظر إلى الحالة الزاهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كان ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ قرارا برفع أي شكل من أشكال الجزاءات المفروضة على جهود دولة ذات سيادة لتحقيق الاستقرار وضمان أمنها الوطني.

ونأسف لأن مقترحاتنا في هذا الصدد لم تدرج في الوثيقة. كما جرى تجاهل تعديلاتنا ذات الأهمية الأساسية للعناصر الإنسانية في النص - وقد استندت هذه التعديلات إلى صيغة متفق عليها. ومن الواضح أن القائمين على الصياغة غير الرسميين في عملية التفاوض - وعددا من الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن - كانوا يسترشدون أساسا بشكل مغرض بمصالحهم التجارية الضيقة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي أفريقيا بشكل عام، متجاهلين الآراء السيادية للدول الأفريقية الخاضعة لجزاءات الأمم المتحدة.

ولا يخفى على أحد أن بعض الدول تستخدم نظم الجزاءات كوسيلة لممارسة الضغط السياسي - وهي تفعل ذلك تحت المظلة الدولية للأمم المتحدة. ولا نعتقد أن هذا النهج بناء، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بضمان فعالية نظم الجزاءات نفسها. ومع ذلك، عندما اتخذنا قرارا نهائيا بشأن التصويت، شعرنا أن من الضروري أن نأخذ في الحسبان مواقف الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن.

ومن جانبنا، سواصل دعم جمهورية أفريقيا الوسطى على الصعيد الثنائي، بما في ذلك عن طريق تحسين الاستعداد القتالي لقواتها المسلحة، وتدريب أفراد الخدمة وموظفي وكالات إنفاذ القانون، وتقديم المساعدة الإنسانية. وكل ذلك يتفق في مجمله تماما مع القواعد القانونية الدولية السارية وبناء على طلب بانغي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء المجلس على تعاونهم بشأن هذا القرار، وأن أشكر فرنسا على قيادتها بوصفها القائمة على الصياغة، وخاصة من خلال المشاورات المكثفة.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء التهديد الذي يمكن أن تشكله تلك الأسلحة على سلامة وأمن حفظة السلام العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أبرز أن روسيا، بموجب أحكام قرار اليوم، تظل ملزمة بإخطار اللجنة بجميع عمليات نقل الأسلحة والموارد إلى مرتزقة فاغنر في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأي تقاعس عن القيام سيشكل انتهاكا لأحكام نظام الجزاءات.

ونشجع دول المنطقة وغيرها من الدول على دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في ذلك الصدد. وكان تصويت غانا الإيجابي متفقا مع اعتقادنا الراسخ بأن الجزاءات المفروضة على حكومات البلدان ذات السيادة ينبغي ألا تكون قائمة إلى الأبد، خاصة عندما أظهرت الحكومة المعنية باستمرار التزامها بالوفاء بشروط رفع الجزاءات في مواجهة قيود كبيرة.

كما دعا الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية باستمرار إلى رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكين قواتها المسلحة من الدفاع عن البلد وحماية مواطنيه. ولم تُلب تلك النداءات إلا جزئيا. واليوم، استجبت لها بطريقة هامة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم غانا القوي لجمهورية أفريقيا الوسطى فيما تواصل تنفيذ برامجها المشتركة لإدارة الحدود، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونشجع البلد أيضا على مواصلة تطوير قدرته على تعزيز ممارسات إدارة الأسلحة والذخائر بما يحول دون وصول الأسلحة إلى أيدي الجماعات المسلحة غير المأذون لها. ونعرب عن التزامنا القوي بسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ونذكر بأهمية مبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أود أن أرحب بحضور معالي السيدة سيلفي فاليري باييو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، في جلسة اليوم.

لقد اعتمد المجلس، الآن للتو، القرار 2693 (2023)، الذي قرر فيه أن حظر توريد الأسلحة الذي فرضه المجلس والتزامات الإبلاغ لم تعد تنطبق على قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى أساس القرار 2648 (2022)، الذي اتخذ في تموز/يوليه الماضي،

السيدة بارنور (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بحضور معالي السيدة سيلفي باييو تيمون، وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

وتشيد غانا بوفد فرنسا على جهوده الدؤوبة في التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن قرار الجزاءات الذي اعتمد للتو 2693 (2023) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعرب أيضا عن تقديرنا للمساهمة الإيجابية من زميلينا الأفريقيين في مجلس الأمن - غابون وموزامبيق - في دعم قضيتنا الأفريقية المشتركة خلال المفاوضات بشأن القرار.

وعلى الرغم من تطلعنا إلى الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة في جميع أنحاء أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد صوتنا مؤيدين للقرار لأننا نعتقد أنه يمثل خطوة هامة نحو تلبية طلب جمهورية أفريقيا الوسطى الذي طال أمده بالرفع الكامل للجزاءات في جميع أنحاء أراضيها.

واليوم، لم يعد حظر توريد الأسلحة ينطبق على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ويمثل هذا القرار استجابة مشجعة لكفالة أن تكون سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مجهزة بشكل أفضل لكبح آفة العنف المسلح والأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة، والتي تقوض استقرار البلد. ونعتقد أيضا أن رفع القيود المفروضة على القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ومؤسسات إنفاذ القوانين المدنية التابعة للدولة من شأنه أن يسمح لشركاء جمهورية

البيان الرئاسي وأن يجري تعديلات في الوقت المناسب على الجزاءات غير الضرورية إلى أن ترفع تماما.

السيد فرانسوا دانيشي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بمعالي السيدة سيلفي باييو تيمون، وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

صوتت البرازيل مؤيدة للقرار 2693 (2023) الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد أن نهجه التدريجي لرفع حظر توريد الأسلحة المفروض على قوات الأمن في البلد يحقق توازنا جيدا ويحترم الآراء المختلفة التي قدمت في البداية خلال المفاوضات.

ونتقدم بخالص شكرنا لفرنسا، القائمة بالصياغة، على عملها الشاق وقيادتها في دفع عملية التفاوض إلى الأمام. كما نعرب عن امتناننا لجميع أعضاء المجلس، ولا سيما أصدقاءنا الأفارقة الأعزاء، الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، على مشاركتهم البناءة في تحقيق هذه النتيجة.

نلاحظ التقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى في اعتماد نقاط مرجعية للحكومة والممارسات الجيدة التي يمكن أن تكون أساسية للتغلب على التحديات التي يواجهها البلد.

نحن نشجع جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودها لتحقيق الاستقرار وتحسين حالتها الأمنية. وتؤكد البرازيل من جديد التزامها بالسلام والاستقرار والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتؤكد لجميع أصحاب المصلحة دعما الكامل في المجلس وخارجه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بمشاركة الآخرين في شكر فرنسا على قيادتها لهذا القرار والمشاروات التي أجرتها للوصول بنا إلى هذا الحد. بينما صوتت المملكة المتحدة مؤيدة هذا النص، لا نزال نرى ميزة في شرط الإخطار

رفع المجلس حظر توريد الأسلحة المفروض على البلد. ويكتسي ذلك أهمية عملية كبيرة لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تعزيز أمنها وبناء قدراتها وصون السلام والاستقرار. وتشيد الصين بعمل جميع الأطراف، ولا سيما فرنسا، بوصفها القائمة بالصياغة.

وفي الوقت نفسه، لا يلبي قرار اليوم تماما رغبة جمهورية أفريقيا الوسطى وبلدان المنطقة في الرفع الكامل للجزاءات، ولا تتعكس التعديلات التي اقترحتها الصين لهذا الغرض بالكامل في النص.

وبناء على ذلك، اضطرت الصين إلى الامتناع عن التصويت. إن حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس على جمهورية أفريقيا الوسطى قائم بالفعل منذ 10 سنوات. ومع التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لم يعد حظر توريد الأسلحة يلبي احتياجات البلد، بالنظر إلى حالته، ويعيق جهوده الرامية إلى تعزيز قدرته الأمنية والحفاظ على أمنه واستقراره الوطنيين. وقد دعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مرارا وتكرارا وبقوة إلى الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة، وهي الدعوات التي حظيت بدعم فعال من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبلدان المنطقة.

ونأمل أن يواصل المجلس احترام شواغل جمهورية أفريقيا الوسطى وأن يتخذ المزيد من الإجراءات في ذلك الصدد. ونأمل أيضا أن تساعد جميع البلدان ذات الصلة، من خلال القنوات الثنائية، جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز قدرتها الأمنية. وفي السنوات الأخيرة، تتوق البلدان الأفريقية إلى رفع تدابير الجزاءات وحظر توريد الأسلحة المفروضة من قبل المجلس، لأنها تعتقد أن هذه التدابير كان لها أثر سلبي على تعزيز القدرة الأمنية لأفريقيا.

وفي آب/أغسطس 2022، دفعت الصين، خلال رئاستها للمجلس، باتجاه إصدار بيان رئاسي (S/PRST/2022/6)، يطلب من المجلس إيلاء الاهتمام لشواغل أفريقيا ومراجعة نظام الجزاءات وتعديله ورفعها في الوقت المناسب في ضوء التطورات على أرض الواقع. وينبغي للمجلس أن ينفذ المتطلبات ذات الصلة الواردة في

اتخاذ هذا القرار من أجل الإبقاء على حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، أو تجديده على وجه التحديد، مع الإشارة - في سطر موجز مدفون عميقا في الفقرات المصاغة بدقة - إلى أن النص لا ينطبق على القوات الحكومية وطلب الخدمات الجليلة من فريق الخبراء. أود أن أشكر بصفة خاصة عضوي المجلس اللذين امتنعا عن التصويت، احتراما لمعاناة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. يعتبر شعب جمهورية أفريقيا الوسطى هذين الامتناعين عن التصويت بوصفهما تصويتين بـ "لا" على احتمال ترك شعب بأكمله تحت رحمة الجماعات المسلحة.

اسمحوا لي أن أتكلّم بالنيابة عن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، لأشكر جميع أعضاء المجلس على الوقت الذي كرسوه لملف جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعرب عن تقدير خاص للأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وغانا وموزامبيق - على جهودهم طوال عملية التفاوض، ومرة أخرى، إلى الاتحاد الروسي والصين.

نحن في حيرة جراء النص المثير للبس والمبهم، الذي يحاول أن يشرح للأشخاص العاديين أن الحظر المفروض على القوات الحكومية قد رفع، إلى جانب شرط الإخطار المعتمد في تموز/يوليه 2022، بينما يحاول أيضا تبرير الإبقاء على النص الذي يفرض الحظر بالقول إن النص يتم تجديده بحيث يظل منطبقا على الجماعات المسلحة.

اسمحوا لي أن أعيد صياغة كلمات المجلس وأن أقدم، بلغة يستطيع الأشخاص العاديين أن يفهموها - لفائدة الجمهور الوطني والدولي - ما قرره المجلس من فوره بعد مفاوضات مكثفة. إنني أوجه كلامي مباشرة إلى أبناء شعب أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص، الذين يستمع الكثير منهم إلي اليوم. يجب أن نفهم أن مجلس الأمن قال اليوم من فوره إنه لم يعد هناك حظر على توريد الأسلحة إلى القوات الحكومية، التي ستتمكن من الآن فصاعدا من الحصول على المعدات التي تحتاجها بدون الحاجة إلى إخطار المجلس مسبقا، ولكن النص نفسه، بصيغته كما جُدد، معنون "حظر الأسلحة على جمهورية أفريقيا الوسطى"، وبذلك يصنف جمهورية أفريقيا الوسطى جماعةً مسلحة.

بوصفه أداة مهمة لرصد تدفق الأسلحة إلى الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة السياسية والإنسانية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الفظائع التي ارتكبتها مجموعة فاغنر. ولا يزال النهوض بالسلام والأمن هو الهدف الأساسي للمجلس. وسيظل إحراز تقدم بشأن اتفاق السلام عاملا مهما في المحادثات المقبلة بشأن تحديد الأسلحة ودورها في تشجيع الحلول السلمية للعنف في الأجل الطويل.

وترى المملكة المتحدة أن عمليات الإخطار لا تمنع الحكومات من بناء القدرات اللازمة لتوفير الأمن. ومع ذلك، نحيط علما بطلب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والنداءات الموجهة من المنطقة في ذلك الصدد. إن المملكة المتحدة تشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مضاعفة جهودها لتنفيذ النقاط المرجعية التي وافق عليها المجلس فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإدارة الأسلحة والذخيرة. لا يستحق شعب جمهورية أفريقيا الوسطى أقل من ذلك.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لوزيرة الخارجية والفرانكفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

السيدة بايبو تيمون (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أقدم إليكم بخالص التهاني، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه.

كما فعلت جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام 2013، جاءت أمام المجلس لتجنب أي مفاجآت في معرفة المصير الذي اختاره أعضاء المجلس لها فيما يتعلق بحظر الأسلحة المفروض على البلد منذ عام 2013، في أعقاب الهجمات العنيفة التي شنها متمرّدو السيليكا. اليوم، 27 تموز/يوليو 2023، وبعد مناقشات ومفاوضات حامية، أصدر مجلس الأمن حكمه. إن نتيجة تصويت اليوم لا لبس فيها. وبأغلبية 13 صوتا وامتناع عضوين عن التصويت، قرر أعضاء المجلس

إن دقة النص، التي تجعلنا نعتقد أن الحظر لم يعد ينطبق على القوات الحكومية بل على جمهورية أفريقيا الوسطى، تشكل نكسة في جهودنا حتى الآن. وتجدر الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بالكرامة. إن القرار بمساواته بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة، يقوض كرامة جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، كما قلت، فإنه غير مقبول.

لقد منحنا المجلس ثقتنا، معتقدين أننا سنحظى بقدر ضئيل من الاحترام لحقوقنا الأساسية والسيادية وكرامتنا. هل كنا مخطئين في القيام بذلك؟ هذا هو السؤال الذي أطرحه اليوم باسم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها. لماذا لم تلق صرخة جمهورية أفريقيا الوسطى طلبا للمساعدة وهي في محنة عندما واجهت هجوم المتمردين الأجانب نفس الاستجابة التي تلقتها صرخة أوكرانيا؟ ولماذا، فيما يتعلق بميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، كانت الاستجابة مختلفة - غير عادلة وتمييزية وتشهيرية؟ لماذا هناك استعداد لدى بعض الدول لإيصال الأسلحة والذخيرة، حتى في انتهاك لصكوك مثل اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية، بينما يجب التضحية بدول أخرى؟

وعلى أساس ما قلته للتو، فإن ما يسمى برفع الحظر المفروض على القوات الحكومية مع الإبقاء على الحظر المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى ليس أمرا يرضي جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي أن تكون تلك الجزاءات بمثابة جرس إنذار لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى وتمكنه من فهم تعاليم الراحل نيلسون مانديلا، الذي قال إن أقوى جيش في البلد هو شعبه. وينبغي أن يمكن القرار العالم - أفريقيا على وجه الخصوص، وجمهورية أفريقيا الوسطى على وجه التحديد - من فهم أن الهيئة المسؤولة عن السلام العالمي لم تعد تمثل قيم السلام التي كانت تدعمها من قبل.

إن عدم اتساق النص المعتمد اليوم والمعايير المزدوجة الصارخة التي تتسم بها كتلتا القوة اللتان يتألف منهما المجلس توضح أن الوقت قد حان لكي نتصور منظمة جديدة أكثر مصداقية بكثير، تصان فيها

ولا يمكن لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تقبل هذا الحكم المفلس أخلاقيا والتعسفي. إنني لا أتطلع إلى إعادة فتح باب المناقشة، حيث إن المناقشة قد انتهت. وَسَبَقَ السَّيْفُ الْعَدْلَ. ومع ذلك، من المهم لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تعلن، أمام الجمهور الوطني والدولي، وعلى وجه الخصوص، أن تخاطب أعضاء المجلس وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى - الذين، كما قلت، يتابعون الإجراءات عن كثب - أن النص، بغية الإفراط في تبسيط المسألة، يعكس جهلا بواقع البلد. أو، إذا أردنا أن نفهمه بشكل أكثر موضوعية، وبطريقة مستتيرة، ونقرأ ما بين السطور، فإن ما نجده هنا هو لعبة غامضة على نطاق دولي، تشكل فيها جمهورية أفريقيا الوسطى رهانا حاسما. وسأكون ممثلا لو سمح المجلس بقول الحقيقة بوضوح، لأن القرار الذي اتخذ للتو يشكل إهانة حقيقية لجمهورية أفريقيا الوسطى. إذ لا يمكن مساواة جمهورية أفريقيا الوسطى بالجماعات المسلحة.

وبدلا من ذلك، ينبغي أن يكون عنوان النص "الحظر المفروض على الجماعات المسلحة التي تعمل داخل جمهورية أفريقيا الوسطى"، وليس "الحظر المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى". وأكرر، إن جمهورية أفريقيا الوسطى ليست هي نفسها الجماعات المسلحة. وحكومتها ليست جماعات مسلحة. ومن غير المقبول أن يستخدم الخلط الناجم عن رصانة لغتي موليير وشكسبير للخلط بين دولة شرعية وذات سيادة وجماعات مسلحة يسعى المجلس ببساطة إلى إضفاء الشرعية عليها، ولا يمكن التسامح مع هذا الخلط. وإذا كان قصد المجلس ألا يضيف بأي حال من الأحوال الشرعية على عدم الشرعية، فكيف يمكن أن يشرح لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى أنه، بعد تناول مسألة جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة 10 سنوات، لا يزال يكافح من أجل التوصل إلى نص يعاقب على المخططات المميتة للجماعات المسلحة؟ لماذا، بعد الاعتراف بالجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك ما يتعلق بجهودها بشأن المعايير والاختصاصات، لا يزال القرار المتخذ اليوم بعنوان "حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى"؟ ومرة أخرى، لماذا لا يكون عنوانه بدلا من ذلك "حظر توريد الأسلحة إلى الجماعات المسلحة"؟

حقوقنا وحقوق الجميع على نحو منصف. وردا على هذا الاستفزاز، لا أن يكتفى بالموعظة بها، وأن يتعلم الضمير الجماعي من هذا الظلم، وهذا النص التعسفي، أود أن أختتم بياني بالقول بكل بساطة إن الذي بدلا من أن يوطد السلام، فإنه يعزز انعدام الأمن والفوضى في جمهورية أفريقيا الوسطى طلبت المساعدة من المجلس في لحظة شدة جمهورية أفريقيا الوسطى، بل وفي جميع أنحاء العالم. عاجلة. ونأمل أن تُمارس المبادئ الإنسانية، التي كثيرا ما تُستحضر، رفعت الجلسة الساعة 15/30.